



---

**The direction of the development of the relationship between banking reform and  
macro stability in Jordan for the period 2004-2020**

**\*اتجاه تطور العلاقة بين الإصلاح المصرفي والاستقرار الكلي في الاردن**

**للمدة ٢٠٢٠ - ٢٠٠٤**

**\*\*أ.د. طالب حسين فارس الكريطي**

**\*\*سامرة عادل حمزة المطيري**

---

**Abstract:**The research dealt with measuring and analyzing the relationship between banking reform and macro stability in Jordan, by examining the theoretical relationship between banking sector reform and macro stability variables, to find out the theoretical foundations provided by the economic literature for this relationship, and the possibility of employing it in analyzing the course of development of banking reform experiences in Jordan and its impact on Macroeconomic stability variables, based on a basic hypothesis that banking reform is a fundamental pillar of economic stability, and that the success of banking reform policies positively affects the levels of macroeconomic stability variables. In the research sample countries during the period (2004-2020), The research reached basic conclusions, most notably that the nature of the influence relationship between banking reform variables and macro stability variables is one of the foundations for building effective banking reform policies in developing the banking system and

---

**\*بحث مستل .  
\*\*جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد**

its impact on economic growth. On the stability of the macroeconomics according to the direction of the empirically proven relationship.

**المستخلص:-** تناول البحث اتجاه تطور العلاقة بين الإصلاح المصرفي والاستقرار الكلي في الاردن، من خلال بحث العلاقة النظرية بين اصلاح القطاع المصرفي ومتغيرات الاستقرار الكلي، للوقوف على الاسس النظرية التي توفرها الادبيات الاقتصادية لهذه العلاقة، وامكانية توظيفها في تحليل مسار تطور تجارب الإصلاح المصرفي في الاردن وتأثيرها على متغيرات استقرار الاقتصاد الكلي، انطلاقاً من فرضية اساسية مفادها ان الإصلاح المصرفي يمثل ركيزة اساسية لاستقرار الاقتصادي، وان نجاح سياسات الإصلاح المصرفي يؤثر بشكل ايجابي على مستويات متغيرات استقرار الاقتصاد الكلي، واعتمد البحث على المنهج الاستنباطي من خلال تحليل بيانات مؤشرات الإصلاح المصرفي وبعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الاردن خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)<sup>(١)</sup>، وتوصل البحث الى استنتاجات اساسية ابرزها ان طبيعة علاقة التأثير بين متغيرات الإصلاح المصرفي ومتغيرات الاستقرار الكلي، هي احد اسس بناء سياسات الإصلاح المصرفي الفعالة في تطوير الجهاز المصرفي واثرها في النمو الاقتصادي، وعليه جاءت التوصية الابرز لمتخذ القرار بضرورة بناء سياسات الإصلاح المصرفي في اطار طبيعة تأثيرها على استقرار الاقتصاد الكلي وفق اتجاه العلاقة المثبتة تجريبياً.

**المقدمة:-** يعد الإصلاح المصرفي من القضايا الجوهرية التي تشغل متخذي القرار الاقتصادي والباحثين، لما يمثله من ضرورة أساسية للإصلاح الاقتصادي المطلوب للتنمية والنمو، وان العلاقة بين الإصلاح المصرفي والاستقرار الكلي هي الاطار الذي يجري من خلاله تقييم فعالية سياسات الإصلاح، ومدى تكاملها ونجاحها في تطوير النظام المصرفي، ودرجة تلبية متطلبات استقرار الاقتصاد الكلي، وبوصف ان الإصلاح المصرفي هو عملية واسعة وشاملة من التغيرات الجوهرية والضرورية التي تستهدف بنية النظام المصرفي لصالح مستويات أداء مقبولة ومتنامية لوظائفه الأساسية تتسق ومتطلبات التطور الاقتصادي المستهدف، فأن انعكاس هذه العملية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي يمثل المحصلة الأهم المعبرة عن درجة الاتساق المتحقق بين النظام المصرفي والنظام الاقتصادي ككل.

وتظهر أهمية الاصلاح المصرفي في تحقيق الاستقرار الكلي في الاردن حيث انعكس بشكل واضح على مستويات الاستقرار الكلي من خلال تطور العلاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي، وتعد تجربة الاصلاح المصرفي في الاردن عينة مناسبة لدراسة تأثير الاصلاح المصرفي على متغيرات الاستقرار الاقتصادي.

**اولا - مشكلة البحث:-** يعالج البحث المشكلة الاتية المتمثلة بمدى تعزيز الاصلاح المصرفي لاستقرار الاقتصاد الكلي؟ من خلال مسارات وقنوات انتقال عمليات الاصلاح في الجهاز المصرفي على متغيرات استقرار الاقتصاد الكلي، واتجاه وطبيعة هذا التأثير تمثلت بالاقتصاد الاردني، وكيف انعكست خصائص التطور في الجهاز المصرفي خلال مدة البحث على مسار العلاقة المدروسة بين متغيرات البحث.

**ثانيا - فرضية البحث :-** ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاصلاح المصرفي ركيزة اساسية لاستقرار الاقتصاد، وان نجاح سياسات الاصلاح المصرفي يؤثر بشكل ايجابي على مستويات متغيرات استقرار الاقتصاد الكلي، وهناك اثار متباينة بين الاصلاح المصرفي والاستقرار الكلي في الاردن خلال مدة البحث.

**ثالثا - أهمية البحث:-** تأتي أهمية البحث من أهمية ودور الاصلاح المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وتجميعها في اوعية مصرفية لتمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة التي تسهم في خلق فرص عمل ومن ثم رفع مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

**رابعا - هدف البحث:** يهدف البحث الى :-

١- دور الاصلاح المصرفي في الاستقرار الكلي.

٢- دراسة وتحليل العلاقة بين الاصلاح المصرفي والاستقرار الكلي في الاردن للمدة

٢٠٠٤ - ٢٠٢٠.

**خامسا - منهجية البحث:-** لغرض الوصول الى الاهداف والغايات المنشودة من البحث تم اعتماد المنهج الاستنباطي لتوضيح كل الجوانب النظرية للدراسة، والاسلوب الوصفي التحليلي الذي يساعد على تسهيل المقارنة بين الواقع النظري للدراسة والواقع الميداني للاقتصاد الاردني.

**سادسا - حدود البحث:** وتتمثل بالاتي:-

١- الحدود الزمانية: (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠).

٢- الحدود المكانية: الاقتصاد الاردني.

هيكالية البحث:- سعيًا لتحقيق هدف البحث تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول مفهوم واهمية الإصلاح المصرفي والاستقرار الكلي، في حين تناول المبحث الثاني تحليل مؤشرات الإصلاح المصرفي ومؤشرات الاستقرار الكلي الاردني ، اما المبحث الثالث فقد تناول تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الاردني للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠.

### المبحث الاول: مفهوم واهمية الإصلاح المصرفي والاستقرار الكلي

يناقش هذا المبحث مفهوم واهمية الإصلاح المصرفي والاستقرار الكلي وعلى النحو الآتي:-

**اولاً:** مفهوم الإصلاح المصرفي واهميته - يعرف الإصلاح المصرفي بأنه (تلك العملية التي تؤدي الى تعديل جذري وجوهري في القوانين والتشريعات والسياسات المتعلقة بالعمل المصرفي على اختلاف انواعها واشكالها بحيث يؤدي الى تحسين الاداء والتكيف مع المتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية وبالتالي يجب اجراء عملية تقييم لجميع هذه الاجراءات حتى يتم الحكم عليها واعطائها وصفاً حقيقياً<sup>(٢)</sup>، وهناك مفهوم اخر للإصلاح المصرفي بأنه جزء من العمليات المالية التي تتمثل بالعمليات المصرفية والعمليات التأمينية والتي من شأنها المساعدة في العمليات الاستثمارية سواء أكانت قصيرة ام طويلة الاجل<sup>(٣)</sup>.

ومن خلال التعاريف التي مر ذكرها نجد ان عملية الإصلاح المصرفي تنطوي على عدد من العناصر تتمثل بإدخال تعديلات على الاطر القانونية والرقابية التي تحكم عمل المصارف فضلاً عن تحرير النشاط المصرفي وكذلك تقليص مساهمة الحكومة في تكوين راس مال المصارف وتشجيع عمليات الدمج بين المصارف لتصب هذه التغيرات في رفع كفاءة اداء الجهاز المصرفي وتحسين مستويات جودة الخدمات المصرفية، وبما يدعم الاستقرار الاقتصادي والنمو والتنمية، وتكمن اهمية الإصلاح المصرفي الى تحقيق جملة من الاهداف اهمها:<sup>(٤)</sup>

١- تعبئة الادخارات المحلية وتعميق دور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين.

٢- توثيق وتعزيز التجارة الاقليمية والدولية، وشركات الانتاج والاستثمار.

(٢) دانيال أرنولد، تحليل الازمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الامير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٩، ص ٨٦.

(٣) سرمد كوكب جميل، النظام المالي العراقي واعادة الاعمار، الجندول، العدد ٢٠، نيسان، ٢٠٠٥، ص ٩.

(٤) رونالد ماكينون، النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد، ترجمة صليب بطرس وسعاد الطنبولي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية. مصر، ١٩٩٦، ص ٤٨.

٣- تحسين كفاءة استخدام وتوزيع الموارد الرأسمالية في الاقتصاد الوطني.

٤- تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويلات العملات الاجنبية وحركة رؤوس الاموال.

٥- رفع فعالية الاسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة دولياً وتمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل اجنبية وخلق فرص استثمارية جديدة.

٦- تأهيل وتدريب الموظفين مع متطلبات الصناعة المصرفية العالمية الجديدة حتى يصبحوا اكثر كفاءة وانتاجية.

ثانياً:- مفهوم الاستقرار الكلي واهميته - يختلف الاقتصاديون فيما بينهم حول تعريف الاستقرار الاقتصادي، فالبعض يعرفه على انه بيئة اقتصادية خالية من التذبذبات أو التقلبات الاقتصادية الشديدة في متغيرات الاقتصاد الكلي، فعندما ينمو الاقتصاد بمعدل معتدل في ظل تضخم واطى ومستقر يعد الاقتصاد مستقراً<sup>(٥)</sup>.

كما يعرف الاستقرار الاقتصادي الكلي بأنه (تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو مناسب في الناتج الحقيقي<sup>(٦)</sup>).

وعليه فان مفهوم الاستقرار الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي يرتبط بمتغيرات هذا الاقتصاد بحيث يكون لهذه المتغيرات القدرة على مواجهة وتجنب التقلبات والاختلالات التي تحدث في الاقتصاد. ومما تقدم نرى ان الاستقرار الاقتصادي هو الحالة التي تحقق معدلات متدنية ومقبولة اقتصادياً للتضخم والبطالة معاً والتي تحقق معها معدلات عالية من النمو الاقتصادي باستخدام كافة الوسائل والاجراءات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية.

وتعد البيئة المستقرة اقتصادياً امراً اساسياً في تحقيق الكفاءة في اي اقتصاد، وقد حظي الاستقرار الاقتصادي باهتمام واضح من قبل الاقتصاديين، فقد عكست طروحات الاقتصاديين المحافظين على اهمية التدخل الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال اجراءاتها في السياسيتين النقدية والمالية للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية حيث ان بلدان العالم كافة

(٥) Keshab R Bhattarai , "Keynesian Models for Analysis of Macroeconomic Policy , University of Hull , UK, September 2005, p7.

(٦) بول ساملسون، وويليام نورد هاوس، علم الاقتصاد، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦، ص٧١٥.

تسعى الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك لما له من فوائد هامة تنعكس بشكل واضح على اقتصاداتها، ويمكننا توضيح اهمية الاستقرار الاقتصادي من خلال النقاط الاتية:<sup>(٧)</sup>.

١- ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد يمكن ان يحقق مستوى عالياً من العمالة وصولاً الى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وهذا بدوره سوف يحقق الاستقرار الاجتماعي للبلد.

٢- ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي سيؤدي الى نمو ثابت ومستقر من خلال انخفاض معدلات التضخم واسعار الفائدة، وبالتالي يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة، كل هذه الامور سوف تمكن الحكومة من زيادة الاستثمار في الخدمات العامة، ومن ثم زيادة في الرفاهية الاقتصادية.

٣- ان دور الحكومة يتمثل في توفير سياسات اقتصادية كلية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي لما له من اهمية كبيرة في مساعدة الشركات والحكومة والافراد على التخطيط الفعال على المدى الطويل.

٤- ان الاقتصاد العالمي المتكامل على نحو متزايد لا يمكن ان تكون فيه اي دولة بمعزل عن تأثيرات التطورات العالمية الحالية، وهذا الارتباط مع الخارج يشكل تحدياً لاقتصاد الدولة، لذا فان المحافظة على الاستقرار مع مثل هذه البيئة يعد امراً ضرورياً لاستمرار النمو الاقتصادي المستدام في الدولة.

٥- ان الاستقرار في مستوى الاسعار يمكن ان يجعل النقود تؤدي وظيفتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة، وذلك من خلال المحافظة على قوتها الشرائية، كما ان استقرار الاسعار يقلل من مخاطر الانكماش في الاقتصاد القومي<sup>(٨)</sup>.

### المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الاصلاح المصرفي الاردني

ان قيام النظام المصرفي الاردني بدور الوساطة في الاقتصاد الاردني بكفاءة وفاعلية انعكس في قدرته على جذب الودائع وتحويلها إلى تمويل، ولعب دوراً مهماً في اتجاه السياسة النقدية وانتقال أثارها في الاقتصاد الكلي، وفيما يأتي تحليل مؤشرات الاصلاح المصرفي الأردني.

---

(7) J.Broadbuss , 2001, Transparncy , in the practice of Monetary policy , Federal Resve Bank of Richmond Economic Quartery, V.82,No.3,USA,2001,p 1-9.

(8) N.Gregory Mankiw, Macroeconomics,7th Ed, Worth Publishers , New York, 2010, P 278.

جدول (١) بعض مؤشرات الإصلاح المصرفي في الاردن للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠ (مليون دينار أردني)

| السنة                      | اجمالي الودائع | معدل نمو الودائع % | اجمالي الائتمان المصرفي | معدل نمو حجم الائتمان | M2 عرض النقد الواسع | معدل نمو M2 | مؤشر العمق المالي | معدل نمو مؤشر العمق المالي | أسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل % |
|----------------------------|----------------|--------------------|-------------------------|-----------------------|---------------------|-------------|-------------------|----------------------------|-----------------------------------------|
| 2004                       | 1651580        |                    | 5227.9                  |                       | 10571.4             |             | 130               |                            | 2.49                                    |
| 2005                       | 1874580        | 14                 | 6887.4                  | 32                    | 12364.0             | 14.95       | 138               | 38                         | 2.91                                    |
| 2006                       | 1969410        | 5                  | 8761.8                  | 27                    | 14109.7             | 14.11       | 132               | 32                         | 4.62                                    |
| 2007                       | 2125390        | 8                  | 101997                  | 16                    | 15606.9             | 10.61       | 128               | 28                         | 5.45                                    |
| 2008                       | 2423730        | 14                 | 113701                  | 11                    | 18304.3             | 17.28       | 117               | 17                         | 5.46                                    |
| 2009                       | 2979970        | 23                 | 771.711                 | 4                     | 20013.3             | 9.33        | 118               | 18                         | 4.94                                    |
| 2010                       | 3277040        | 10                 | 192591                  | 24                    | 22306.7             | 11.45       | 118               | 18                         | 3.53                                    |
| 2011                       | 3274450        | 0                  | 22344.6                 | 16                    | 24118.9             | 8.12        | 117               | 17                         | 3.40                                    |
| 2012                       | 3076370        | -6                 | 26102.4                 | 17                    | 24945.1             | 3.42        | 113               | 13                         | 3.77                                    |
| 2013                       | 3607106        | 17                 | 20440                   | -22                   | 27363.4             | 9.69        | 114               | 14                         | 4.85                                    |
| 2014                       | 4758770        | 32                 | 21308.1                 | 4                     | 29240.4             | 6.85        | 114               | 14                         | 4.52                                    |
| 2015                       | 5130240        | 8                  | 23468.2                 | 10                    | 31605.5             | 8.08        | 115               | 15                         | 3.50                                    |
| 2016                       | 5037890        | -2                 | 24030.8                 | 2                     | 32876.2             | 4.02        | 116               | 16                         | 3.03                                    |
| 2017                       | 5084180        | 1                  | 23835                   | -1                    | 32957.6             | 0.24        | 111               | 11                         | 3.43                                    |
| 2018                       | 5024606        | -1                 | 25991                   | 9                     | 33359.3             | 1.4         | 108               | 8                          | 4.38                                    |
| 2019                       | 5894190        | 17                 | 27462.8                 | 6                     | 34969.7             | 4.82        | 109               | 9                          | 4.93                                    |
| 2020                       | 5660910        | -4                 | 26726.9                 | -3                    | 37011.9             | 5.83        | 117               | 17                         | 5.12                                    |
| معدل النمو السنوي المركب % |                |                    |                         |                       |                     |             |                   |                            |                                         |
| 2004-2020                  | 8              | 10.73              | 7.6                     | -0.6                  | 4.6                 |             |                   |                            |                                         |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المصادر التالية:

١: البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، world Bank Open Data

<https://data.albankaldawli.org/indicator>

٢: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية الاحصائية، للمدة 1995-2019

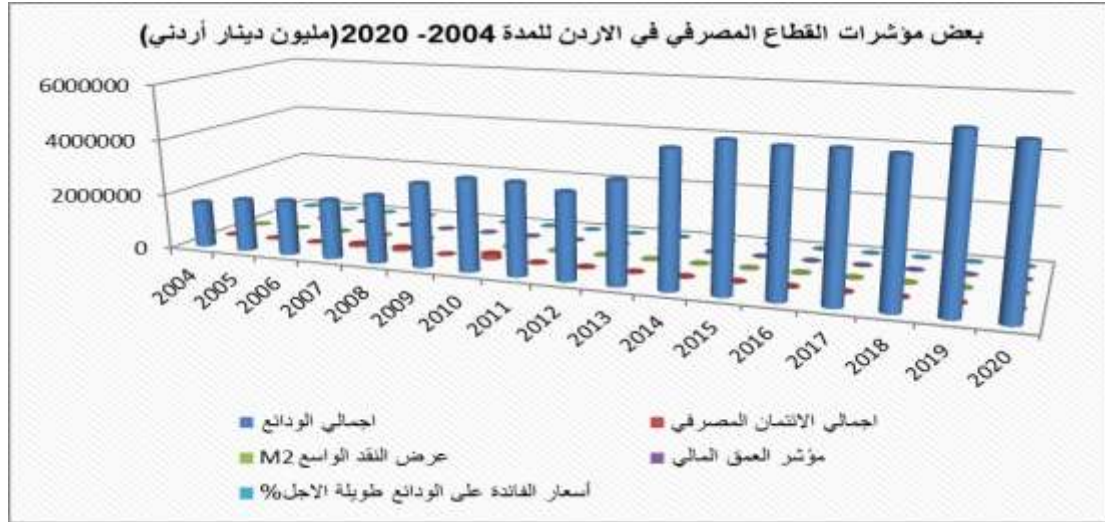
<https://www.amf.org.ae/ar/arabic-economic-database>

تم احتساب معدل النمو البسيط وفق الصيغة الآتية:-

$$R = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}} * 100$$

تم احتساب معدل النمو المركب وفق الصيغة الآتية:-  $R = [(PT/P0)^{(1/N)} - 1] * 100$

### شكل بياني رقم (١)



### المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

١- مؤشر حجم الودائع المصرفية: تظهر البيانات الخاصة بتطور حجم الودائع في القطاع المصرفي الاردني في الجدول (١) انها شهدت تطورات ملحوظة خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠، حيث ارتفعت من (16,515.80) مليون دينار اردني عام ٢٠٠٤ لتصل الى نحو (56,609.10) مليون دينار اردني في عام 2020، باستثناء عام 2012 الذي شهد تراجعاً نسبياً في المؤشر بسبب انخفاض الانفاق الحكومي، وزيادة معدل البطالة والدين العام، ونسبة العجز في الموازنة، وتراجع المساعدات الخارجية وتأثير الازمة السورية على الاقتصاد الاردني، ولكن في عام 2020 والذي شهد تفشي جائحة كورونا وما تبعها من تداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الاردني بشكل خاص، فقد انخفض حجم الودائع لتصل الى (56,609.10) مليون دينار بالمقارنة مع (58,941.90) مليون دينار في عام 2019، وبلغ معدل النمو المركب لحجم الودائع المصرفية خلال مدة البحث نحو (٨%) ويرجع ذلك الى اجراءات البنك المركزي الاردني والتي تضمنت تحقيق ثلاثة اهداف وطنية، منها المساهمة في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والعمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة، والحفاظ على استقرار معدل التضخم وسعر الصرف، وإيجاد هيكل أسعار فائدة ومستويات سيولة تتوافق مع مستوى النشاط الاقتصادي<sup>(٩)</sup>.

(٩) مؤيد عبد الكريم مخيف: دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، ٢٠٢١، ص ٧٣.

٢- مؤشر حجم الائتمان المصرفي:- وتوضح السلسلة الزمنية لإجمالي الائتمان المصرفي في الجدول (١) إن هذا المؤشر شهد أيضاً تطورات ملحوظة طوال مدة البحث، حيث ارتفع من (5227.9) مليون دينار اردني في عام 2004 ليصل الى نحو(26102.4) مليون دينار اردني في عام 2012 وهو أعلى مستوى له طيلة المدة من ٢٠٠٤-٢٠٢٠ ، ثم شهد تراجعاً ملحوظة خلال ٢٠١٣-٢٠١٨ ، ويرجع ذلك الى ارتفاع اسعار الفائدة نتيجة ارتفاع معدل التضخم وتوسع الحكومة في الاقتراض من البنوك من خلال اصدار السندات الحكومية، فضلاً عن الاضطرابات في المنطقة العربية، الامر الذي انعكس بشكل واضح على اداء القطاع المصرفي الاردني، ومن ثم عاود الارتفاع مرة اخرى في عامي 2019-2020، وبشكل عام بلغ معدل النمو المركب لهذا المؤشر خلال الفترة حوالي ( ١٠,٧٣ %) وهذا يشير الى تطور اداء القطاع المصرفي الاردني طوال فترة البحث.

٣ - تطوير عرض النقد M2:- يتضح من البيانات الواردة في الجدول (١) ارتفاع عرض النقد الواسع خلال مدة البحث (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)، حيث شهد ارتفاعاً للأعوام من ٢٠٠٤ لغاية عام ٢٠١١ اما في عام ٢٠١٢ فقد سجلت السيولة المحلية تباطؤ ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة وقد جاء هذا التباطؤ نتيجة لزيادة ودائع التوفير وانخفاض عرض النقد الضيق وهذا يعكس حالة عدم اليقين التي سادت الاسواق<sup>(١٠)</sup>.

وقد استمر عرض النقد بالارتفاع حتى عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ حيث بلغ حوالي (٣٧٠١١,٩) مليون دينار اردني، ويعزى هذا الارتفاع الى قيام العملاء بسحب جزء من ودائعهم لدى البنوك خلال فترة الاغلاق الكلي التي قررتة الحكومة للحد من انتشار فيروس كورونا وتفضيلهم بالاحتفاظ بالسيولة بدلاً من ايداعها في البنوك، وقد بلغ معدل النمو المركب لعرض النقد الواسع للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠ (٧,٦ %).

٤- تحليل مؤشر العمق المالي:- من خلال بيانات الجدول أعلاه يظهر ان مؤشر العمق المالي تراجع بشكل ملحوظ خلال مدة الدراسة وبوتيرة واضحة، فبعد ان كانت قيمة المؤشر في بداية المدة (130) عام ٢٠٠٤ أصبحت (17) عام ٢٠١١ -، ثم استمر في التراجع المتذبذب حتى عام ٢٠١٩ وهذه النتائج تكشف ضعف اثر الإصلاح المصرفي في رفع مستوى مؤشر العمق المالي والذي يعني عدم زيادة تناسب حجم القطاع المالي والقطاع الاقتصادي الحقيقي وان القطاع المالي في حالة تراجع من حيث الاشراف والتنظيم والاستقرار ومن حيث الكفاءة تعني

(١٠) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، ٢٠١٢، ص ٢٨.  
٢١٩

: مدى توفر النقد بما يناسب وحاجة النشاط الاقتصادي للتداول عبر نسبة السيولة المتاحة، بفعل مستوى الوساطة وكفاءة المؤسسات المالية. وقد بلغ معدل النمو المركب لمؤشر العمق المالي خلال مدة الدراسة حوالي (-٠,٦ %).

٥- تطور اسعار فائدة الايداع على الودائع طويلة الاجل:- يعد مؤشر اسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل من اهم المؤشرات لقياس كفاءة القطاع المصرفي الاردني، حيث يعطي تصوراً لنجاح القطاع المصرفي في جذب المدخرات وتوظيفها في منح القروض والتسهيلات المصرفية التي لها دور رئيسي في تنشيط الاقتصاد من خلال دعم الاستثمار والانتاج والاستهلاك، لذا فان استقرار اسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل هي مؤشر على الاستقرار الاقتصادي المتعلقة بقرارات الاستثمار في المستقبل.

وتشير البيانات الخاصة بسعر الفائدة على الودائع في الجدول (١) انها تراوحت ما بين (2.49%-5.12%) خلال المدة من 2004-2020، حيث شهد سعر الفائدة ادنى مستوى لها في عام 2004 بلغت نحو (2.49%) ومن ثم بدأت بالارتفاع تدريجياً خصوصاً الفترة 2007-2009، وذلك بسبب اثار الازمة المالية العالمية التي ادت الى انخفاض قيمة اسهم الشركات الاردنية المدرجة في البورصة والتي ساهمت بها البنوك الاردنية، اضافة الى انخفاض قيمة الاستثمارات بالأوراق المالية في البنوك والتي اشترتها لغرض التداول بها، وتأثرت المحافظ الائتمانية للبنوك نتيجة منح قروض للعملاء بضمان الاسهم، والتي سجلت انخفاضاً حاداً في اسعارها، وانخفاض حجم الاستثمارات المالية للبنوك في الخارج مقارنة بحجم ودائعها<sup>(١١)</sup>.

وبصورة عامة، يعود سبب انخفاض اسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل الى الدور الكبير للقطاع المصرفي في تحفيز النشاط الاقتصادي، ووفقاً لسياسة البنك المركزي التي تسعى لتحفيز النمو وتحريك عجلة الاقتصاد عبر خفض تكاليف التمويل وخدمة الدين لجميع الأنشطة الاقتصادية للمساهمة في استمرارية حركة عجلة النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

(١١) احمد دودين: دور القطاع المصرفي الاردني في تخفيف اثار الازمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الاردني، المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة، ٢٠٠٩، ص ١٥.

## المبحث الثالث :- تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

تسهم كفاءة وفاعلية الوساطة المالية التي يمارسها الجهاز المصرفي الاردني في الاقتصاد في تحفيز وتشجيع الاستثمار والذي يعتمد على قدرة القطاع المصرفي على جذب الودائع وتحويلها الى تمويل الاستثمارات، كذلك يعد اصلاح القطاع المصرفي قناة لنقل وتنفيذ السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

### جدول (٢) بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الأردن للمدة (2004- 2020) (%)

| السنة | الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مليون دينار اردني | معدل التضخم | معدل البطالة | معدل النمو الاقتصادي | نمو ميزان المدفوعات |
|-------|-----------------------------------------------------------|-------------|--------------|----------------------|---------------------|
| 2004  | 8090.7                                                    | 4.36        | 6.03         | 5.72                 | -86                 |
| 2005  | 8925.4                                                    | 3.49        | 5.91         | 4.67                 | 45                  |
| 2006  | 10675.4                                                   | 6.25        | 5.60         | 4.02                 | -653                |
| 2007  | 12131.4                                                   | 4.74        | 5.36         | 3.62                 | -38                 |
| 2008  | 15593.4                                                   | 13.97       | 5.38         | 2.31                 | 34                  |
| 2009  | 16912.2                                                   | 0.74        | 6.01         | 0.11                 | 161                 |
| 2010  | 18762.0                                                   | 4.85        | 5.92         | 2.87                 | -147                |
| 2011  | 20476.6                                                   | 4.16        | 5.78         | 2.65                 | -213                |
| 2012  | 21965.5                                                   | 4.52        | 5.78         | 2.99                 | 121                 |
| 2013  | 23851.6                                                   | 4.82        | 5.77         | 2.56                 | -110                |
| 2014  | 25437.1                                                   | 2.90        | 5.63         | 1.25                 | 505                 |
| 2015  | 27396.8                                                   | 0.88        | 5.63         | 1.34                 | -75                 |
| 2016  | 27323.7                                                   | 0.78        | 5.66         | 1.05                 | 1                   |
| 2017  | 29542.0                                                   | 3.32        | 5.55         | 0.29                 | -272                |
| 2018  | 30793.3                                                   | 4.46        | 5.37         | 0.12                 | -117                |
| 2019  | 31945.7                                                   | 0.76        | 5.37         | 0.49                 | -17                 |
| 2020  | 31369.4                                                   | 0.63        | 6.47         | 0.45                 | -4.8                |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المصادر التالية:

١: البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، world Bank Open Data

<https://data.albankaldawli.org/indicator>

٢: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية الاحصائية، للمدة 2019-1995

<https://www.amf.org.ae/ar/arabic-economic-database>

## شكل بياني رقم (٢)



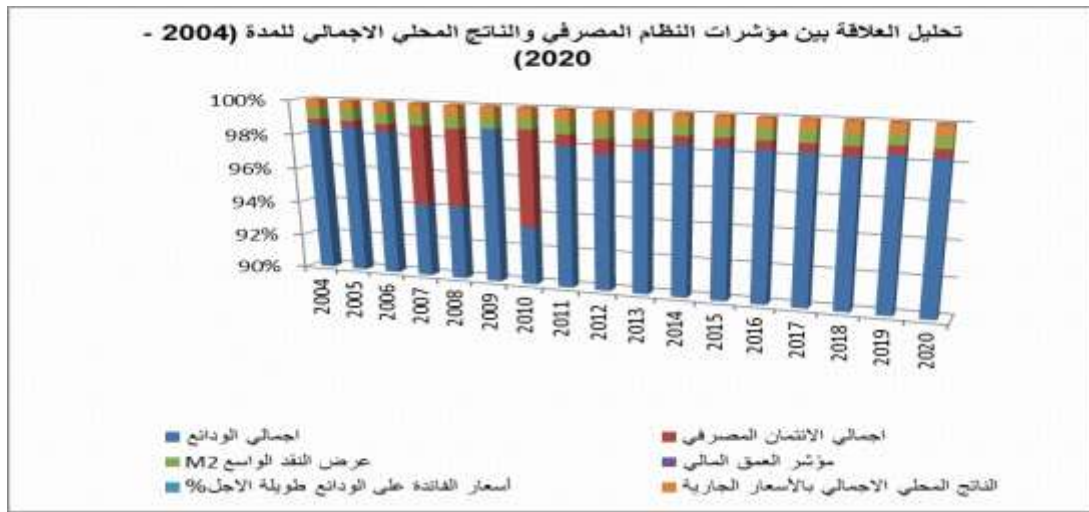
المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (٢)

### ١- تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي والناتج المحلي الإجمالي:-

تشير البيانات الواردة في الجدول (٢) ارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة من ٢٠٠٤-٢٠٢٠، حيث نجح الاقتصاد الأردني خلال عام ٢٠٠٥ من تحقيق معدلات مرتفعة في الناتج مقارنة بعام ٢٠٠٤ حيث تقدر هذه النتائج الإيجابية للأداء الاقتصادي مؤشراً هاماً على قدرة الاقتصاد الأردني على استيعاب أية تطورات غير مواتية في بيئة الاقتصاد الكلي والتكيف معها، في حين نما الناتج المحلي وقد واصل ارتفاعه حتى عام ٢٠١٠ حيث بلغ (١٨٧٦٢,٠) مليون دينار أردني نتيجة لتحقق زيادة في صافي دخول عوامل الإنتاج من الخارج.

وتشير البيانات الى نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية حتى عام ٢٠١٢ ليصل الى (٢١٩٦٥,٥) مليون دينار أردني نتيجة لارتفاع الاسعار مقارنة بالعام الذي سبقه، اما في عام ٢٠١٧ فقد نما الناتج المحلي بنسبة ضئيلة مقارنة بالعام الذي سبقه نتيجة استمرار حالة عدم اليقين في المنطقة الناجمة عن الاضطرابات السياسية والأمنية في بعض دول الجوار والتي ساهمت بانخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من جهة والتباطؤ في أداء قطاع الصناعات الاستخراجية من جهة أخرى، وقد سجل تراجعاً في عام ٢٠٢٠ نتيجة تداعيات جائحة كورونا وما رافقها من اغلاقات اقتصادية.

### شكل بياني رقم (٣)

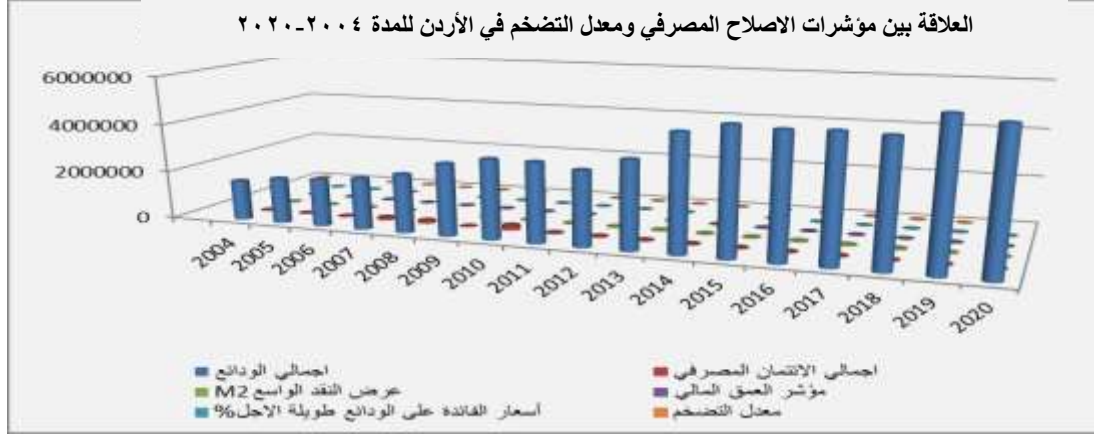


المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات لجدول (٢٠١)

٢- تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل التضخم:- توضح البيانات الواردة في الجدول (١) و (٢) عن وجود علاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل التضخم في الاردن خلال مدة الدراسة، حيث تظهر البيانات وجود علاقة سلبية بين مؤشرات اسعار الفائدة على الودائع ومعدل التضخم، حيث ارتفع معدل التضخم في عام 2004 بلغ نحو (4.36%) ويقابلها في السنة نفسها انخفاض في اسعار الفائدة على الودائع حيث بلغ (2.49%) وهذا الانخفاض في اسعار الفائدة يعني التوسع في عمليات الاقتراض ومن ثم الزيادة في نسبة السيولة في السوق مما يؤدي الى زيادة المعروض النقدي ومعدل التضخم، من ناحية اخرى تشير البيانات الى وجود علاقة موجبة بين حجم الائتمان المصرفي ومعدل التضخم، حيث بلغ معدل نمو الائتمان للمدة 2004-2012 على التوالي (32%, 27%, 16%, 11%, 4%, 24%, 16%, 17%,) وقد ارتبط هذا التوسع في حجم الائتمان المصرفي بشكل ايجابي بزيادة معدل التضخم حيث بلغ نحو (4.36%, 3.49%, 6.25%, 4.74%, 13.97%, 0.74%, 4.85%, 4.16%, 4.52%) للسنوات المذكورة على التوالي، وذلك لان زيادة حجم التسهيلات الائتمانية المصرفية الممنوحة من قبل البنوك يعد مؤشراً مهماً يدل على حالة النشاط الاقتصادي والتوسع الاقتصادي والنقدي، واذ كان هذا الارتفاع متسارعاً وبمعدلات اعلى بما يتناسب مع التوازن الاقتصادي العام فان ذلك يكون سبباً لحدوث التضخم، والشكل (٤) يوضح العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل التضخم في اغلب سنوات الدراسة هي علاقة عكسية، أي

كلما زاد نمو حجم المؤشرات أدى الى انخفاض معدل التضخم بسبب جذب السيولة النقدية وانخفاض حجم المعروض النقدي.

#### شكل بياني رقم (٤)



#### المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٢٠١)

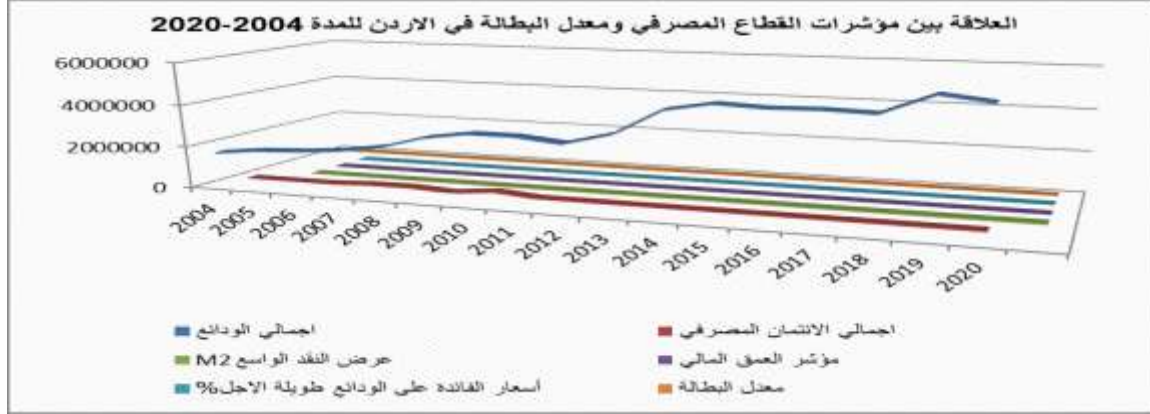
يوضح الشكل اعلاه انه في بعض السنوات بالرغم من انخفاض معدل نمو الودائع وحجم الائتمان المصرفي الا إن معدل التضخم اخذ بالارتفاع خاصة عام 2008 وعام 2012 وهذا يعود الى عوامل خارجية خارج سيطرة السلطة النقدية منها ارتفاع اسعار السلع الاولية (بما في ذلك السلع الغذائية) عالمياً، وارتفاع اسعار النفط لان الاردن يستورد كافة احتياجاته من النفط من الخارج، اضافة الى ذلك شهد معدل التضخم انخفاضاً في عام 2015 و2016 حيث بلغ نحو (0.88% و 0.78%) رغم انخفاض اسعار الفائدة وزيادة الائتمان المصرفي، نتيجة الركود الاقتصادي الذي شهدته اسواق المنتجات الاردنية التقليدية، كأسواق الخليج العربي والسوق العراقي.

#### ٣- تحليل العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المصرفي ومعدل البطالة:-

يوضح الجدول (٢) ان معدل البطالة في الاردن بقيت مرتفعة عند مستويات (6%) تقريباً، ولم تنجح السياسات الاقتصادية في تخفيضها، ويبين الشكل (٥) ضعف القطاع المصرفي في التأثير على مسارات البطالة، نتيجة الى عوامل خارجة عن سيطرة القطاع المصرفي منها الزيادة المطردة في عدد السكان، فضلاً عن ارتفاع اعداد اللاجئين السوريين، واصبحت الحكومة مطالبة ليس فقط بتوفير فرص عمل لمواطنيها بل وللاجئين، كذلك انحسار دور القطاع الخاص في خلق فرص العمل، نتيجة ارتفاع تكاليف التشغيل، وارتفاع نسب الضرائب على الاعمال، وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة في الاردن وهذه العوامل لم تؤثر على الاستثمار

المحلي فحسب بل تؤثر على جذب الاستثمارات الخارجية، والشكل الاتي يوضح العلاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي ومعدل البطالة في الاردن طوال مدة الدراسة.

شكل بياني رقم (٥)



المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (٢،١)

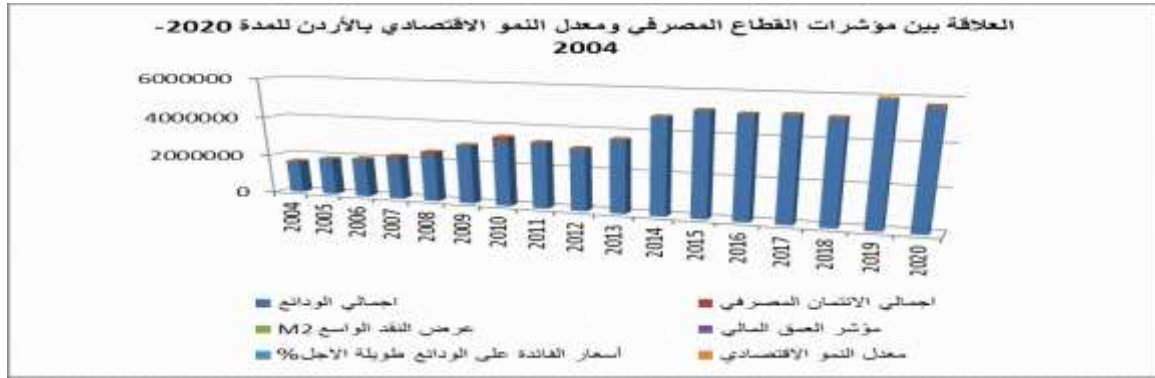
٤- العلاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي:- تشير اغلب الادبيات الاقتصادية الى وجود علاقة وثيقة ومتشابكة بين النمو الاقتصادي والاصلاح المصرفي، لان وجود قطاع مصرفي كفوء من شأنه ان يدفع عجلة النمو الاقتصادي الى الامام، وتشير البيانات الواردة في الجدول (٢،١) وجود علاقة وثيقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي والنمو الاقتصادي.

حيث تظهر البيانات ان الاقتصاد الاردني شهد نمواً متواصلاً خلال المدة 2004-2008 حيث بلغ في عام 2004 (5.72%)، ثم استمر بالنمو وبمعدل يتراوح ما بين (2%-3%) لغاية عام 2009 ليشهد تراجعاً واضحاً نتيجة تداعيات الازمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري) التي بدأت من الولايات المتحدة الامريكية لتصيب الاقتصاد العالمي بالشلل التام، وبعد ان استعاد الاقتصاد العالمي عافيته من تداعيات الازمة، عاد الاقتصاد الاردني لمواصلة نموه وبمستويات ما قبل الازمة، في حين شهدت المدة من 2017-2020 تراجعاً حادة في معدلات النمو بسبب توتر الوضع السياسي وضعف اداء الاقتصاد العالمي، فضلاً عن تداعيات جائحة كورونا واغلاق الاقتصاد العالمي.

في مقابل ذلك نجد ان هذا النمو يقابله نمو حجم الودائع لدى الاصلاح المصرفي حيث بلغت (14%,5%,8%,14%,23%,10%,0%,-6%) خلال المدة من 2004-2012 وهذه العلاقة الطردية سببها نمو الودائع يعني نمو الائتمان المقدم للقطاعات الاقتصادية المختلفة

ومن ثم تشجيع الاستثمار والانتاج والدخل ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما تظهر البيانات ان معدل النمو الاقتصادي انخفض في السنوات الاخيرة من الدراسة من عام 2016 ولغاية 2020 حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي (0.45%, 0.49%, 0.12%, 0.29%, 1.05%) على التوالي ويرجع ذلك الى تراجع معدل نمو الودائع والائتمان المصرفي، حيث انخفض معدل نمو الودائع الى (-1%, 17%, 4%, 1%, -2%) خلال المدة المذكورة، وكذلك انخفاض معدل نمو الائتمان المصرفي الى (-1%, 2%, 3%, 6%, 9%)، والشكل الاتي يظهر العلاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي في الاردن للمدة 2004-2020.

### شكل بياني رقم (٦)



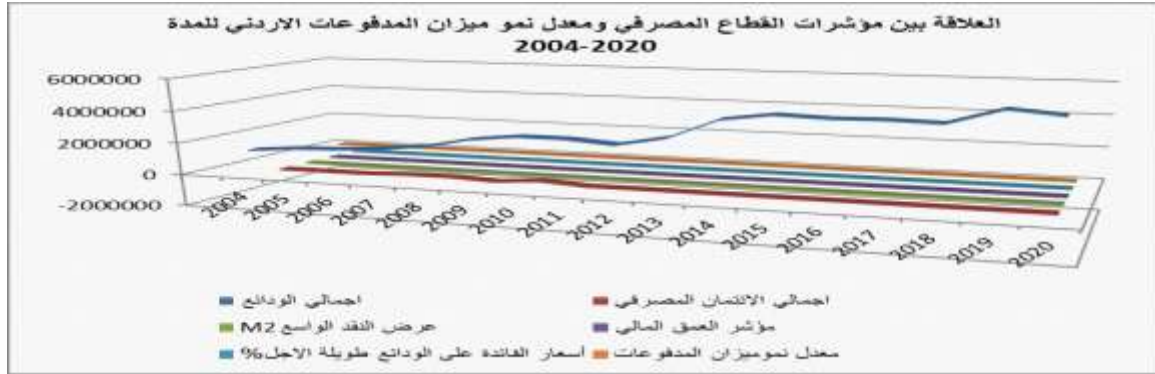
### المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٢،١)

يوضح الشكل اعلاه ان العلاقة بين اسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل ومعدل النمو الاقتصادي هي علاقة عكسية خلال فترة الدراسة ويعود ذلك الى ان سعر الفائدة يعد من اهم ادوات السياسة النقدية، ويأخذ دور هام في نمو الاقتصاد نحو الامام، ويرتبط سعر الفائدة بالنشاط المصرفي من خلال تأثيره على حركتي الایداع والاقتراض.

٥- العلاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي وميزان المدفوعات:- توضح البيانات الواردة في الجدول (٢) الى وجود عجز في ميزان المدفوعات الاردني في اغلب سنوات فترة الدراسة، على الرغم من نمو مؤشرات الاصلاح المصرفي كالودائع، وحجم الائتمان، وانخفاض اسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل، ويرجع ذلك الى مجموعة عوامل خارجية تتعلق بطبيعة الاقتصاد الاردني الصغير والمفتوح واذي يعتمد بشكل كبير على ازدهار دول الخليج، نتيجة انخفاض تحويلات الاردنيين في الخارج، وتراجع حجم المساعدات العربية، كذلك ارتفاع عجز الموازنة العامة والتوسع في استخدام الاحتياطي من العملات الاجنبية، كما ان الاردن

يعتمد على القروض الخارجية وما يعانيه من اعباء القروض المترتبة وخدمتها، جميع هذه العوامل ادت الى عجز ميزان المدفوعات واصبح سمة اساسية ملازمة للاقتصاد الاردني. والشكل الاتي يوضح العلاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي ومعدل نمو ميزان المدفوعات الاردني.

شكل بياني رقم (٧)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٢،١).

## الاستنتاجات والتوصيات

### اولاً: الاستنتاجات

١- يظهر تحليل العلاقة بين مؤشرات الاصلاح المصرفي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الاردن عن وجود علاقة عكسية بين معدل نمو الودائع ومعدل التضخم، أي كلما زاد نمو حجم الودائع المصرفية ادى الى انخفاض معدل التضخم بسبب جذب السيولة النقدية وانخفاض حجم المعروض النقدي، وتوجد علاقة ايجابية بين الزيادة في حجم الائتمان المصرفي وانخفاض اسعار الفائدة وزيادة معدل التضخم، كذلك يظهر تحليل البيانات ان هناك علاقة طردية بين نمو الودائع والائتمان ومعدل النمو الاقتصادي ويرجع ذلك الى ان نمو الودائع يعني نمو الائتمان المقدم للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن ثم تشجيع الاستثمار والانتاج والدخل وصولاً الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما يظهر التحليل عدم وجود علاقة مع ميزان المدفوعات في الاردن.

٢- تشير النتائج الى عدم قدرة النظام المصرفي على التأثير في معدل النمو الاقتصادي، وميزان المدفوعات، وذلك بسبب حالة الاقتصاد العراقي والوضع الراهن القائم على اعتماد الاقتصاد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة.

٣- في الاردن وعند تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الودائع والعرض النقدي تبين ان اجمالي الودائع والعرض النقدي تمارس تأثيراً موجباً في الناتج المحلي الاجمالي على خلاف معلمة العمق المالي.

#### ثانياً: التوصيات

- ١- ادخال التقنيات المصرفية الحديثة في القطاع المصرفي الاردني، والعمل على توفير البرامج التدريبية التي تساهم في تنمية الكوادر البشرية وتأهيلها لتكون مؤهلة لتطوير واصلاح القطاع المصرفي، اضافة الى الالتزام بتطبيق المعايير الدولية من حيث الكفاية والمخاطر من اجل انخراط النظام المصرفي في العمولة المصرفية بفاعلية.
- ٢- العمل على وضع اطار تنظيمي وتشريعي شامل لتطبيق التقنيات المالية الحديثة، وتوفير البيئة المناسبة، واعتماد سياسات شاملة لبناء بيئة داعمة للتقنيات الحديثة وتفعيل المبادرات وتنظيم اليات عملها، من اجل النهوض بالنظام المصرفي الاردني وزيادة كفاءته.
- ٣- ضرورة وجود هيكل واضح لأسعار الفائدة يتناسب مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية، بما يساهم في ضبط كمية واسعار شروط الائتمان بكفاءة بشكل يدعم النمو الاقتصادي ويحول دون تراكم مخاطر الائتمان خاصة فيما يتعلق بالقطاعات الأكثر عرضة للتقلبات.
- ٤- بناء سياسات الاصلاح المصرفي على اساس قنوات تأثير نتائج الاصلاح المصرفي في متغيرات الاستقرار الكلي، وبما يجعل الهدف التنموي من عملية الاصلاح المصرفي متكامل مع الهدف الهيكلي المتمثل بالاستقرار الكلي.
- ٥- تصاغ سياسات الاصلاح المصرفي في البلدان الريعية وفق ثابت العلاقة بين متغيرات الاستقرار الكلي والطلب المشتق من الانفاق العام، وبما يخلق توازن بين قنوات الطلب التي يخلقها الاصلاح المصرفي عبر الائتمان وقنوات الطلب التي يخلقها الانفاق العام عبر الانفاق الاستثماري والاستهلاكي الحكومي.

#### المصادر العربية

##### اولاً: الكتب

- ١- أرنولد، دانيال، تحليل الازمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الامير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٩.

- ٢- ساملسون، بول، وويليام نورد هاوس، علم الاقتصاد، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦.
- ٣- ماكينون، رونالد، النهج الامثل لتحرير الاقتصاد، ترجمة صليب بطرس وسعاد الطنبولي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية. مصر، ١٩٩٦.
- ثانياً: الرسائل و الاطاريح
- ١- مخيف، مؤيد عبد الكريم، دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، ٢٠٢١.
- ثالثاً: المجلات والدوريات
- ١- جميل، سرمد كوكب، النظام المالي العراقي واعادة الاعمار، الجندول، العدد ٢٠، نيسان، ٢٠٠٥.
- رابعاً: التقارير والنشرات
- ١- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، ٢٠١٢، ص ٢٨.
- ٢- البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، world Bank Open Data  
<https://data.albankaldawli.org/indicator>
- ٣- صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية الاحصائية، للمدة 2019-1995  
<https://www.amf.org.ae/ar/arabic-economic-database>
- ٤- احمد دودين، دور القطاع المصرفي الاردني في تخفيف اثار الازمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الاردني، المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة، ٢٠٠٩.

#### المصادر الاجنبية

- (1) Keshab R Bhattarai , "Keynesian Models for Analysis of Macroeconomic Policy , University of Hull , UK, September 2005.
- (2) J.Broaddus , 2001, Transparncy , in the practice of Monetary policy , Federal Resve Bank of Richmond Economic Quartery, V.82,No,3,USA,2001.
- (3) N.Gregory Mankiw, Macroeconomics,7th Ed, Worth Publishers , New York, 2010.